

Jordan Petroleum Refinery Co.ltd.

Amman

Hashemite Kingdom of Jordan



شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة

عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

Ref. :

الرقم : ٤٨.٩ / ٣/٢/١١/٢٥/٢

Date:

التاريخ : ٢٠٠٨/٠٥/٢٤

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

ASSEMBLY DECISION - JOPET - 2215/2008

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لكم نسخة عن وقائع إجتماع الهيئة العامة لمساهمي شركة مصفاة
البترول المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٥/١٧.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

الدكتور أحمد الرفاعي

الرئيس التنفيذي

(١)

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
٢١ أيار ٢٠٠٨
الرقم المسلسل ٩٨٢
رقم الملف
الجهة المختصة

البترول الأردنية
٤/٤

ن م

Tel.: (962) (6) 4630151 - 4657600

Fax: (962) (6) 4657934 - 4657939

P.O.Box : 3396 Amman 11181 - Jordan

P.O.Box : 1079 Amman 11118 - Jordan

E-mail: addewan@jopetrol.com.jo البريد الإلكتروني

تلفون : ٤٦٣٠١٥١ ، ٤٦٥٧٦٠٠ (٦) (٩٦٢)

فاكس : ٤٦٥٧٩٣٤ ، ٤٦٥٧٩٣٩ (٦) (٩٦٢)

ص.ب ٣٣٩٦ عمان ١١١٨١ - الأردن

ص.ب ١٠٧٩ عمان ١١١١٨ - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي

الثالث والخمسون

لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق راديسون ساس / القاعة الملوكية

الوقت : الساعة (١١,٠٠) من صباح يوم السبت

التاريخ : ٢٠٠٨/٥/١٧

عقد اجتماع الهيئة العامة العادي بحضور السادة:-

رئيس مجلس إدارة الشركة: : عادل القضاة

نائب رئيس مجلس إدارة الشركة : وليد عصفور

عضو مجلس الإدارة : واصف عازر

عضو مجلس الإدارة : عمر الكردي - ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

عضو مجلس الإدارة : ناصر الشريدة - ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

عضو مجلس الإدارة : المهندس عبد الرحيم البقاعي

عضو مجلس الإدارة : المهندس وائل السقا - ممثل صندوق التقاعد لاعضاء نقابة

المهندسين

عضو مجلس الإدارة : محمد علان - ممثل شركة السماحة العقارية

عضو مجلس الإدارة : الدكتور جمال صلاح (ممثل البنك الإسلامي للتنمية - جدة)

كما حضر الجلسة

الرئيس التنفيذي للشركة الدكتور أحمد الرفاعي ومراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة السيد صبر الرواشدة .

علاء

وقائع الاجتماع

ترأس الاجتماع رئيس مجلس ادارة الشركة عادل القضاة .

أولاً :

ابتدأ مراقب عام الشركات السيد صبر الرواشدة الجلسة في تمام الساعة (١١ ر٣٠) بقوله :
أتشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة لمساهمي هذه الشركة الوطنية التي خدمت الأردن على
مدى اكثر من خمسين عاما" وساهمت في تطويره ونموه الاقتصادي ، وأعلن أن النصاب
قانوني بحضور مساهمين يحملون اسهم بالاصالة وبالوكالة بنسبة ٥٢ر٦ % من رأسمال الشركة
واعلن انه لم يسجل بحق الشركة أية مخالفة باستثناء الموعد القانوني لاجتماع الهيئة العامة ولا
غرامة مالية على ذلك وفقا" للمادة (١٦٩) من قانون هيئة الاوراق المالية وأن الوضع المالي
متفق واحكام قانون الشركات .

وأعلن مراقب الشركات السيد صبر الرواشدة استنادا" الى المادة (١٧٠ و ١٨٣ من قانون
الشركات رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ والمادة (٢٥) من النظام الاساسي للشركة قانونية الجلسة وما
يصدر عنها من قرارات بعد التأكد من أن كافة الدعوات قد أرسلت لجميع المساهمين ، وأن
الاعلان عن موعد الجلسة قد تم نشره في الصحف المحلية ضمن المدة المحددة في قانون
الشركات .

وطلب السيد مراقب الشركات من السيد عادل قضاة رئيس الجلسة افتتاح الاجتماع والبدء في
طرح البنود الواردة في جدول الأعمال .

ثانياً :

افتتح رئيس مجلس الادارة الجلسة ورحب بالحضور :

مراقب الشركات في وزارة الصناعة ومرافقيه ومندوبي المؤسسات والشركات التالية :-

- مؤسسة الضمان الاجتماعي السيد عماد الحرازنة
- البنك الاسلامي الأردني السيد محمد علان
- ممثل هيئة الأوراق المالية
- البنك الاسلامي للتنمية- جدة الدكتور جمال صلاح

وبالسادة مندوبي الأمن العام .

كما رحب بالسادة عاصم حداد ، كريم النابلسي ، وعمر المساعيد وعمر ابو حجلة ممثلو ديلويت اند توش / مدققي حسابات الشركة وبالصحافة وجميع الحضور .

ثالثا :

عملا" بأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة تعيين السيد خلدون ابو حسان والسيد ابراهيم أبو جبل مراقبين للجلسة .
كما عين السيد رمزي المصري كاتباً لتدوين وقائع الجلسة .

رابعا :

انتقل رئيس الجلسة الى جدول الأعمال المرسل الى كل مساهم بالبريد العادي واقتراح دمج البنود (٢ ، ٣ ، ٤) من جدول الاعمال وطلب السماح بتلاوة كلمة رئيس مجلس الادارة حيث اقترح اعفائه من تلاوة الكلمة وتمت الموافقة على ذلك .

خامسا :

طلب الرئيس من مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش تلاوة تقريرهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

تلا السيد عاصم حداد تقرير السادة ديلويت اند توش وقال :-

إلى مساهمي

شركة مصفاة البترول الأردنية

عمان - الأردن

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة ذات إمتياز) ، والتي تتكون من الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وكل من بيانات الدخل والتغييرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا ، بإستثناء ما يرد في الفقرة (١) أدناه ، فمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بينات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

أساس الرأي المتحفظ

١ - كما يرد في الإيضاحات (٢٦، ٢٧، ٢٨) حول البيانات المالية ، انتهت فترة إمتياز الشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه أبرمت الشركة إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز والتي أقرتها الهيئة العامة للشركة في إجتماعها

غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ ، حيث لم يتم حصر وعكس الأثر المالي لهذه الإتفاقية في البيانات المالية المرفقة للشركة بما فيها أثر معالجة الأرباح الزائدة وتحويل رصيد التغير المتراكم في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتوفرة للبيع وتقييم المخزون بما فيها المخزون الإستراتيجي الممول من قبل الحكومة وفصل نشاطات الشركة المختلفة بتأسيس شركات مملوكة كلياً أو جزئياً من قبل الشركة بعد تاريخ إنتهاء الإمتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ . هذا وكما افادتنا الادارة فانه سوف يتم عكس الاثر المالي لهذه الاتفاقية عند إعداد أول بيانات مالية للشركة بعد تاريخ انتهاء الامتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ .

الرأي :

في رأينا ، باستثناء اثر أي تعديلات كان من الممكن أن تطرأ فيما لو تمكنا من التحقق من الأثر المالي لإتفاقية التسوية مع الحكومة والواردة في الفقرة (١) أعلاه ، ان البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي لشركة مصفاة البترول الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ واداءها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين اخذ اثر ما يرد في الفقرة (١) اعلاه بالاعتبار عند المصادقة على هذه البيانات المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية ، وهي متفقة مع البيانات المالية المرفقة ومع البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة .

عمان - الأردن

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

٢٧ آذار ٢٠٠٨

سادسا :

فتح الرئيس باب النقاش واستكمال بقية جدول الأعمال .

المساهم ابراهيم ابو جبل : ماهو الأثر الحقيقي للتسوية مع الحكومة الذي تفضل به مدقق الحسابات

المدير التنفيذي للمالية : المبالغ التي تم قيدها لحساب وزارة المالية كأثر للتسوية في البيانات المالية للربع الاول المنتهي في ٢٠٠٨/١٢/٣١ هي حوالي ٧٥ مليون دينار .

مدقق الحسابات : المبالغ التي تم قيدها تمثل الارباح الزائدة وفرق تقييم الاستثمارات في الاسهم بتاريخ انتهاء الامتياز وهناك امور لا يمكن حصرها الان مثل موضوع فصل نشاطات الشركة وتسجيل الشركات المستقلة التابعة لشركة المصفاة .

المساهم نمر ابو شهاب : الكتيب الذي تم توزيعه مأخوذ من العام ٢٠٠٢ مع تغيير بعض التواريخ .

- قانون الشركات لا يسمح باطفاء أي عجز في الاحتياطي الاجباري .

- هناك ارتفاع في المصاريف الادارية من ٥٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٦ الى مبلغ ٨٢ مليون دينار في عام ٢٠٠٧ . وهناك ارتفاع في المصاريف الصناعية بمبلغ ٥ مليون دينار .

مدقق الحسابات : حسب قانون الشركات يتوجب على كل شركة اقتطاع ١٠% من صافي ارباحها وتحويله للاحتياطي الاجباري ورصيد الاحتياطي كان ١٦٢ مليون دينار في ٢٠٠٦/١٢/٣١ وتمت زيادته ليصبح ١٦٨ مليون دينار في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ولم يكن هناك عملية اطفاء .

المدير التنفيذي للمالية : بالنسبة لزيادة المصاريف الادارية والعمومية السبب الرئيسي هو تكوين مخصص للقضايا بمبلغ ٢ مليون دينار وبالنسبة للزيادة في التكاليف الصناعية فإن سببها الرئيسي هو الزيادة الحاصلة في المواد الكيماوية التي تستخدم في الانتاج كمادة رابع اثيل الرصاص والتي تم استبدالها بمادة MTBE اعتباراً من عام ٢٠٠٨ .

مساهم : كيف تخسر المصفاة ونريد زيادة في الأرباح .

رئيس المجلس : عام ٢٠٠٧ مشمول بقانون الامتياز وهناك سقف محدد للأرباح بنسبة ١٦% شاملاً الضريبة وأن مجلس الادارة قد أوصى بتوزيع ١٢% صافي بعد الضريبة وحسب الحد الاعلى للأرباح بموجب اتفاقية الامتياز .

ابراهيم ابو جبل : بعد تقديم الشكر لمجلس الادارة وللادارة التنفيذية للشركة على جهودها ، هناك بعض الاستفسارات :-

- هناك بعض الغموض يكتنف الحسابات .

- هناك حاجة لمعرفة القيمة الحقيقية لموجودات الشركة وما هو تقييم سيتي جروب لموجودات الشركة .

- ما هي القيمة الحقيقية للزيت الخام ومشتقاته .

- ماهي الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع وما هي القيمة الحالية للأسهم .
- ما هي القيمة السوقية للأراضي المملوكة للشركة والظاهرة في الميزانية بمبلغ ١٢٠٩٠٠٠ دينار .
- لماذا هناك مخصص تعويض نهاية خدمة للموظفين في ظل وجود قانون الضمان الاجتماعي الذي يغطي ذلك .
- رد الشركة على هيئة الأوراق المالية غير كافي بالنسبة لعدم وجود امور جوهرية لم يتم الافصاح عنها وبرأيي أن قيمة سهم الشركة يجب ان يكون حوالي ٥٠ دينار اذا كانت قيمة المصفاة ١ مليار دينار وعدد الاسهم ٣٢ مليون سهم .

رئيس مجلس الادارة : لا يوجد غموض في البيانات المالية واجتماع اليوم هو لمناقشتها وانت تسأل عن أمور تخص عام ٢٠٠٨ وبالنسبة للأراضي فهي مقيدة بالقيمة الدفترية.

مدقق الحسابات : بالنسبة لمخصص نهاية الخدمة فهو يخص الموظفين القدامي المعينين قبل عام ١٩٨٠ .

خلدون ابو حسان : الشكر لمجلس الادارة على جهوده واننا سمعنا بأن دولة رئيس الوزراء قد قدم الدعم الكامل لتوجهات الشركة ونأمل ان يكون ذلك انطلاقة خير للشركة والجميع يعرف الدور الاستراتيجي للشركة والتحديات التي تواجهها وأقترح الموافقة على البيانات المالية كما وردت وبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة .

واقترح توزيع سهمين مجانيين لكل سهم على المساهمين الحاليين بعد اجراء اعادة تقييم لموجودات الشركة ومن ثم يتم بيع سهمين اضافيين لكل سهم بالقيمة العادلة حتى نخرج من المأزق المالي وتحدي استقطاب الشريك الاستراتيجي واذا وصلنا الى حقوق ملكية بقيمة ٥٠٠ مليون دينار سنستطيع تنفيذ مشروع التوسع وسأل عن عدم وجود خطة مستقبلية في التقرير .

رئيس مجلس الادارة : طرح اسهم مجانية أو أسهم جديدة سيتم عرضها في اجتماع قادم بعد معرفة نتيجة المفاوضات مع الشريك الاستراتيجي .

المساهم وليد : القيمة الدفترية لموجودات المصفاة غير عادلة وانتهى على ما قاله السيد خلدون ابو حسان وشكر الادارة على جهودها وقال بأن جهود الادارة اثمرت في أن تداول اسهم المصفاة حاليا تمثل ٣٥% من اجمالي التداول في سوق عمان المالي واستفسر حول ايقاف تداول اسهم الشركة.



رئيس مجلس الادارة : موضوع ايقاف اسهم الشركة غير وارد .

المساهم عادل العبدالات : - اين وصل موضوع الشريك الاستراتيجي

- الارباح التي توزع غير عادلة .

- الملكية الاردنية وزعت اسهم على الموظفين

المساهم سعيد حمام : هناك مخالفات تتمثل في ان الاجتماع عقد بعد ٢٠٠٨/٤/٣٠ وعدم قراءة المحضر السابق ، وطالب بمنح الموظفين رواتب خامس عشر وسادس عشر ومكافأة نهاية الخدمة وربط الرواتب بغلاء المعيشة ، وسأل لماذا تستدين الشركة ١٧١ مليون دينار ولماذا لا يتم تفعيل كفاءة التحصيل وطلب ايضاح بأسماء البنوك وارصدها كما اشار الى ان الاحتياطي الاختياري متدني وان الارباح المدورة تبلغ ٨ مليون دينار فقط وتحفظ على البيانات المالية .

مراقب الشركات : بناء على طلب الهيئة العامة طلب تلاوة قرارات المحضر السابق .
كاتب الجلسة : تلى القرارات السابقة لاجتماع الهيئة العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠ والتي كانت على النحو التالي :-

- ١- اقرار الميزانية العامة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ .
- ٢- توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة ١٢% من رأس المال المدفوع أي بمبلغ ١٢٠ فلس للسهم الواحد صافي الضريبة لمالك السهم المسجل اصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة .
- ٣- اقرار توصيات مجلس الادارة الواردة في التقرير السنوي وبراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وفقاً لاحكام القانون .
- ٤- انتخاب مكتب ديلويت اند توش مدققين لحسابات الشركة وتفويض مجلس الادارة تحديد اتعابهم .

مراقب الشركات : أقفل باب النقاش على البيانات المالية وتمت المصادقة عليها .

سابعاً :

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على ما يلي :-

- ١- اقرار الميزانية العامة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

- ٢- توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة ١٢% من رأس المال المدفوع أي بمبلغ ١٢٠ فلس للسهم الواحد صافي الضريبة لمالك السهم المسجل اصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة .
- ٣- اقرار توصيات مجلس الادارة الواردة في التقرير السنوي وبراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة وفقاً لاحكام القانون .

ثامناً :

وبناء على نص المادة رقم (١٩٢) من قانون الشركات تم طرح باب الترشيح لانتخاب مدقق حسابات للشركة لعام ٢٠٠٨ وقد تم ترشيح مكتب ديلويت اند توش وحيث انه لم يتقدم احد أعلن فوز مكتب ديلويت اند توش بالتزكية وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم .

وانتهى الاجتماع حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر

رئيس الجلسة

مراقب الشركات

كاتب الجلسة

عادل القضاة

صبر الرواشدة

رمزي المصري





